بحضور ولي العهد رئيس الوزراء..

وزير المالية يشارك في جلسة نقاشية بعنوان «إعادة صياغة مسارات التجارة العالمية والتحالفات» ضمن فعاليات منتدى بوابة الخليج 2026

أهمية تعزيز المرونة الاقتصادية والاستقرار المالي ورفع القدرة على مواجهة التحديات العالمية

كتبت: نوال عباس

بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، شارك الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني في جلسة نقاشية بعنوان «إعادة صياغة مسارات التجارة العالمية والتحالفات»، ضمن فعاليات النسخة الرابعة من منتدى بوابة الخليج 2026، إلى جانب الأستاذ جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والسيد عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد والسياحة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث تناولت الجلسة التحولات التي تشهدها حركة التجارة ورؤوس الأموال العالمية، ومستقبل التكامل الخليجي، وأولويات السياسات المالية والاقتصادية، وآفاق الاستثمار والابتكار والتعاون الدولي.

وأكد الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني، أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطوير الشراكات التجارية والاستثمارية، وتنويع الاقتصادات، بما يسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية والاستقرار المالي، ورفع القدرة على مواجهة التحديات العالمية، وتحقيق النمو المستدام. كما أشار إلى أن مملكة البحرين عملت على تنويع اقتصادها على مدى عقود، إذ شهد عام 2002 محطة هامة في هذا المسار، عندما أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، مرسوماً بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيساً لمجلس التنمية الاقتصادية، حيث وضع سموه مساراً واضحاً للتنويع الاقتصادي، نتج عن ذلك نمو القطاعات غير النفطية إذ تجاوز حجمها أربعة أضعاف ونصف حجمها السابق خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2017. كما جرت مراجعة الاستراتيجيات الاقتصادية بما يتناسب مع متطلبات المراحل المختلفة، وأسهم ذلك في إحداث تحولات واضحة في هيكل الاقتصاد الوطني.

وفي سياق حديثه عن أهمية التكامل الخليجي في مواجهة الأزمات، أوضح الوزير أن الأحداث التي تعرضت لها دول المنطقة نتيجة الاعتداءات الإيرانية الآثمة هذا العام أظهرت مستوى متقدماً من التقارب



والتعاون بين دول مجلس التعاون، حيث تسارعت وتيرة التنسيق بصورة غير مسبوقة، ولا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي تطلبت ضمان استمرار حركة التجارة والإمدادات وسلاسة العمليات الاقتصادية.

وبيّن أن هذا التعاون تجلّى في تسهيل حركة الحاويات والإمدادات بين الموانئ الخليجية، حيث جرى توجيه الحاويات عبر ميناء جدة إلى البحرين أو الكويت دون إخضاعها للفحوصات المعتادة، كما أسهم ميناء الفجيرة وميناء صلالة في تزويد منطقة الخليج بالإمدادات، الأمر الذي أبرز قدرة دول المجلس على تجاوز القيود والإجراءات التي كانت تستغرق وقتاً طويلاً في الظروف الاعتيادية، والتحرك بسرعة ومرونة خلال الأزمات. مضيفاً أن التجربة أظهرت أن التقارب الخليجي يعزز المرونة الاقتصادية، وأن التعاون العملي خلال التحديات يمكن أن يتحقق بسرعة كبيرة، حتى دون نقاشات مطولة بشأن الإجراءات والحدود، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون اتفقت، خلال اجتماعاتها، على الإبقاء على عدد من التدابير التي طُبقت بصورة طارئة وتحويلها إلى إجراءات دائمة، لما أثبتته من دور في تسريع التكامل الخليجي وتعزيز الترابط.

وفيما يتعلق بموقع الاقتصاد البحريني ضمن المنظومة الخليجية، أوضح وزير المالية والاقتصاد الوطني أن حجم اقتصاد مملكة البحرين يبلغ نحو 45 إلى 50 مليار دولار، ويعمل ضمن وحدة اقتصادية



خليجية يبلغ حجمها نحو 2.3 تريليون دولار، مشيراً إلى أن المسار الأكثر فاعلية لتحقيق النمو يتمثل في تحديد القطاعات القادرة على الاستفادة من نمو اقتصادات دول المنطقة، وتعزيز تموضع البحرين في القطاعات التي تحقق قيمة مضافة ومضاعفات للنمو. وذكر أن هذه القطاعات تشمل الخدمات اللوجستية، والخدمات المهنية، والخدمات المصرفية والمالية، والاتصالات والبيانات، والسياحة، باعتبارها قطاعات تستفيد من النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون وتتيح فرصاً أوسع لتعزيز التكامل والاستفادة من اتساع السوق الخليجية.

ولفت الوزير إلى أن النمو الاقتصادي المستمر والمستدام والمتنوع في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة يشكل محركاً مهماً للنمو في المنطقة، كما أن جهود التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية الشقيقة، التي يبلغ حجم اقتصادها نحو 1.2 تريليون دولار، تمثل محركاً إضافياً للنمو الإقليمي، مؤكداً أن تموضع البحرين ضمن منظومة اقتصادية خليجية يبلغ حجمها نحو 2.3 تريليون دولار يستدعي التركيز على القطاعات التي تستفيد من نمو الأسواق المجاورة وتعزز الترابط الاقتصادي بينها. كما أشار إلى أن القطاعات غير النفطية في البحرين حققت نمواً حقيقياً بنسبة 7.4% في الربع الرابع من عام 2025، كما شهد شهر يناير وشهر فبراير من عام 2026 تسارعاً إضافياً في أدائها، قبل أن تتأثر الأنشطة الاقتصادية بالتداعيات الناجمة عن الحرب وما أحدثته من اضطرابات.

وفيما يتعلق بأهمية مضيق هرمز، شدد الوزير على أنه ممر مائي دولي لا يقبل التفاوض بشأن ضمان حرية الملاحة فيه، وأن الحفاظ على فتحه يمثل مسؤولية دولية، لا سيما أنه يشكل منفذاً بحرياً حيوياً لدول المنطقة، ويؤثر بصورة مباشرة في قدرتها على الوصول إلى طرق التجارة، وأوضح أن التكامل الخليجي الذي تجسد خلال الأوضاع الإقليمية أسهم في ضمان استمرار الإمدادات، مؤكداً أن أهمية مضيق هرمز تتجاوز دول المنطقة، بالنظر إلى دوره في الاقتصاد العالمي، إذ تمر عبره نسبة تبلغ نحو 30% من صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً، و27% من صادرات الألومنيوم، و30% من الأسمدة. مضيفاً أن إنشاء خطوط الأنابيب وتطوير مسارات بديلة واحتياطية يمكن أن يسهم في تعزيز الجاهزية، إلا أن المشاريع لا تلغي أهمية ضمان حرية الملاحة عبر مضيق هرمز، نظراً إلى أهميته لاستمرار حركة الاقتصاد العالمي، وحاجة الدول والأسواق الدولية إلى ضمان انسيابية الملاحة والإمدادات عبره.

وحول الأولويات التي برزت خلال الأوضاع في المنطقة، أوضح وزير المالية والاقتصاد الوطني أن التعاون الدفاعي حظي بأولوية لدى دول مجلس التعاون، إلى جانب التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في مجال الدفاع عن دول المنطقة، معرباً عن تقديره للدور الذي أسهم به هذا التعاون في الحفاظ على أمن دول المجلس، مشيراً إلى أن الدروس الاقتصادية المستفادة من الحرب تؤكد ضرورة تعزيز التكامل في قطاعات الاتصالات والطاقة وسلاسل الإمداد، باعتبارها مجالات أساسية لضمان استمرارية الخدمات والأنشطة الاقتصادية، موضحاً أن شبكة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون أدت دوراً مهماً في تلبية احتياجات عدد من الدول. كما أضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة تحديث البنية التحتية للاتصالات وخدمات البيانات، بما يعزز الجاهزية والأمن وتوافر أنظمة النسخ الاحتياطي، ويساعد على ضمان استمرارية الخدمات في الظروف الاستثنائية.

وفي قطاع النقل الجوي والخدمات اللوجستية، استذكر الوزير تجربة شركة طيران الخليج التي استخدمت مطارات في المملكة العربية السعودية الشقيقة لأكثر من 40 يوماً، وحصلت على إمكانية الوصول الكامل إلى تلك المطارات دون الحاجة إلى اتفاقيات مكتوبة، في تجسيد عملي لمستوى الثقة والتعاون بين البلدين، حيث أبدت الجهات المعنية استعدادها لتمكين الشركة من استخدام تلك المطارات كما لو كانت مطاراتها. مشيداً بمستويات التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، واصفاً إياها بالاستباقية في عدد من المجالات، ومن بينها التعاون في تلبية الاحتياجات المالية والطبية، حيث بادرت الجهات الإماراتية المعنية بالتنسيق مع الوزارات المختصة لتوفير الإمدادات اللازمة للمستودعات، بما يعكس سرعة الاستجابة وتكامل الجهود بين البلدين الشقيقين.

لافتاً إلى أن من أبرز مظاهر التعاون الاقتصادي إبرام اتفاقية مبادلة عملات بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي بين البنوك المركزية، بهدف دعم الاستقرار النقدي وتعزيز استقرار العملات، مؤكداً أن هذه الخطوات تحققت بسرعة تفوق التوقعات، وأن البناء على ما تحقق يتطلب مواصلة العمل المشترك خلال المرحلة المقبلة.

واختتم وزير المالية والاقتصاد الوطني مؤكدا أن الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد والبيانات والطاقة تمثل أولويات رئيسية للتعاون الخليجي، إلى جانب العديد من مجالات التعاون الأخرى التي تتواصل الجهود بشأنها بصورة أسبوعية، بما يعزز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، ويدعم قدرتها على التعامل مع الأزمات والتحديات العالمية، ويكرس أسس النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

وزير التجارة: توطين التصنيع الخليجي يرفع حجم التجارة البينية

رئيس مجلس إدارة «ألبا»: احتياجات السوق المحلي تشكل 30% من مبيعاتنا

كتبت: زينب إسماعيل

أكد وزير الصناعة والتجارة، عبدالله بن عادل فخرو أن توطين التصنيع الخليجي سيرفع من حجم التجارة البينية الخليجية، في الوقت الذي أوضح خالد عمرو الرميحي رئيس مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) أن احتياجات السوق المحلي تشكل 30% من مبيعاتها.

جاء ذلك خلال جلسة حوارية حول التصنيع المحلي وإعادة رسم سلاسل التوريد التي أقيمت خلال منتدى بوابة الخليج الذي افتتح أمس الأحد (1 نوفمبر 2026).



واستضافت الجلسة التي ناقشت قدرة النموذج الصناعي للخليج على التغلب على تحديات إغلاق الممرات الملاحية، كلا من وزير الصناعة والتجارة، عبدالله بن عادل فخرو، وخالد عمرو الرميحي رئيس مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، ومحمد أبونيان المؤسس ورئيس مجلس إدارة أكوا باور، ورامي تركي الرئيس التنفيذي لشركة تركي هولدنغ.

وأكد وزير الصناعة والتجارة، عبدالله بن عادل فخرو أن «توطين التصنيع الخليجي، المتمثل في سلاسل الإمداد، والعمالة المحلية، سيسهم في رفع حجم التجارة البينية الخليجية»، وأضاف «في العام الماضي وخلال منتدى «بوابة الخليج»، أعلن 12 فرصة استثمارية صناعية بديلة للواردات، حيث تم تقديم دراسة الجدوى، وتخصيص الأراضي، وتوفير الشركاء الاستراتيجيين والتقنيين».

وأضاف أن «لكل دولة خليجية نقاط قوة، فالبحرين تتميز بالبنية التحتية، والموقع، والخدمات اللوجستية، والقوى العاملة الماهرة ذات الجودة العالية، وتكلفة ممارسة الأعمال التنافسية، إضافة إلى شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة الدولية».

من جانبه، ذكر خالد عمرو الرميحي رئيس مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) «نعتمد بشكل كبير على توطين العمالة، حيث إن 88% من قوتنا العاملة بحرينية (3,200 موظف). وبرز أهمية ذلك في 28 مارس الماضي عندما تعرضنا لهجمات العدوان الإيراني الآثم، ورفض الموظفون إغلاق المصنع وسجلوا موقفا وطنيا نفخر به».

وتابع «توفر ألبا احتياجات السوق المحلي الذي يشكل 30% من مبيعاتنا، وهو ما شكل دورا محوريا خلال وقت العدوان، في ظل صعوبة التصدير». وتحدث عن مرونة سلاسل الإمداد في ظل إغلاق مضيق هرمز، مبينا أن 300–350 شاحنة كانت تنقل الألومينا الخام برا عن طريق صحار وصلالة وعمان وجدة».

وتطرق إلى استحواذ ألبا على ألمنيوم دونكيرك، أكبر مصهر للألمنيوم في الاتحاد الأوروبي، في صفقة بلغت قيمتها 2.2 مليار دولار، مبينا أن طاقة مصنع ألبا اليوم تصل إلى 1.6 مليون طن، ولديه خطة برفع حجم الإنتاج إلى 2 مليون 2.5– مليون طن. فلجأنا إلى التوسع الخارجي عبر الاستحواذ على مصهر دونكيرك في فرنسا الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 300 ألف طن، وهو مدعوم بالطاقة النووية النظيفة، مما يجعله قريباً من عملائنا في أوروبا الذين نصدر لهم 27% من منتجاتنا».

وتطرق إلى الرميحي إلى مشروع شمسي مقبل، حيث تم طرح مناقصة لإنتاج 500 ميجاوات، مشيرا إلى مناقشات مع شركات متخصصة في مجال الطاقة الشمسية.

تعاون بين «ممتلكات» و«العربية للاستثمار» لتأسيس شراكة استثمارية استراتيجية



أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، والعربية للاستثمار وهي صندوق الثروة السيادي العربي المملوك لـ16 دولة عربية، توقيع مذكرة تعاون لتأسيس شراكة استثمارية استراتيجية واستكشاف الفرص الاستثمارية في مملكة البحرين عبر الأسواق الخاصة والعامة.

جاء هذا الإعلان ضمن أعمال منتدى بوابة الخليج 2026 ويوفر التعاون إطاراً يتيح للطرفين مشاركة وتقييم فرص استثمارية مختارة، بما في ذلك الفرص التي يمكن دراستها بصورة مستقلة أو من خلال استثمارات مشتركة محتملة. وقد تشمل مجالات التعاون الملكية الخاصة، ورأس المال الجريء، ورأس مال النمو، والائتمان الخاص، والتمويل المهيكل، والاستثمارات في حصص أقلية مؤثرة، والاستثمارات المشتركة مع مديري صناديق خارجيين، إلى جانب الأسهم المدرجة، وأدوات الدخل الثابت وأدوات سوق النقد، وأدوات الاستثمار الجماعي، وعمليات ما قبل الطرح العام الأولي والطرح العام الأولي والاستثمار الخاص في الشركات المدرجة، وغيرها من معاملات أسواق رأس المال.

وفي مجال الأسواق العامة، سيركز التعاون بصورة أساسية على الجهات في مملكة البحرين والمعاملات التي تسهم في تطوير أسواق رأس المال في المملكة. كما سيستكشف الطرفان فرصاً لدعم توظيف رأس المال والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البحرين، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية.

وبهذه المناسبة، قال الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة، الرئيس التنفيذي لممتلكات: «يجمع هذا التعاون مع «العربية للاستثمار» بين مؤسستين تتشاركان الالتزام بدعم التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين. ومن خلال الجمع بين معرفتنا بالسوق المحلية والحضور الإقليمي لـ«العربية للاستثمار»، نسعى إلى توجيه رؤوس أموال طويلة الأجل نحو فرص استثمارية نوعية في الأسواق الخاصة والعامة، ودعم مواصلة تعميق أسواق رأس المال في المملكة».

ومن جانبه، قال عبدالله باخريبه، الرئيس التنفيذي للعربية للاستثمار: «على مدى أكثر من خمسة عقود، تستثمر «العربية للاستثمار» في تنمية الاقتصادات العربية وفق أسس اقتصادية وتجارية سليمة. وتوفر مملكة البحرين بيئة استثمارية جاذبة وإطاراً تنظيمياً متطوراً، وتمثل هذه الشراكة مع «ممتلكات» منصة منظمة لتحديد الفرص وتقييمها، بما في ذلك المشاركة بصفة مستثمر استراتيجي أو رئيسي في عدد من عمليات الإصدار في السوق الأولية».



«البحرين الوطني» يتعاون مع «أري للابتكار» لتأسيس مركز التميز في الذكاء الاصطناعي

أعلن بنك البحرين الوطني تعاونه مع شركة أري للابتكار، الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات بمملكة البحرين، لتأسيس مركز التميز في الذكاء الاصطناعي، وذلك في خطوة استراتيجية مهمة ضمن مبادرة AI@NBB. ويُعزى هذا التوجه إلى سجل الإنجازات الحافل للشركة، فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي للخدمات المصرفية للأفراد، إلى جانب مشاريع أتمتة على نطاق واسع لصالح البنك. ومن خلال المركز، ستعمل فرق الطرفين معًا على ترجمة احتياجات الأعمال ذات الأولوية إلى تطبيقات عملية، تُسهم في تحقيق نتائج وأثر ملموس على الأعمال.

وفي ظل تبنّي بنك البحرين الوطني لأجندة الذكاء الاصطناعي بوضوح، وتحديد الفرص الأكثر جدوى للأعمال، ستعمل فرق الذكاء الاصطناعي التابعة لشركة أري للابتكار على تطويع خبراتها الهندسية المتخصصة لتنفيذ مراحل مختلفة لمشاريع عدة في آن واحد، وذلك بدءًا من تحديد المتطلبات، ومرورًا بإعداد النّماذج الأولية والدمج والتجربة، ووصولًا إلى التنفيذ المنضبط للحلول.

وفي معرض تعليقه على هذه الخطوة، صرّح رازي أمين الرئيس التنفيذي للمجموعة – تقنية المعلومات في بنك البحرين الوطني قائلًا: «يتطلب توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي أكثر من مجرد تبني تقنيات جديدة، إذ يعتمد نجاحه على توافر القدرات الهندسية اللازمة، والانضباط في التنفيذ، إلى جانب وضع الأسس التقنية التي تضمن تحويل الأفكار إلى حلول موثوقة وقابلة للتطبيق. ومن خلال توسيع تعاوننا مع شركة أري للابتكار، سنتمكن من تعزيز قدراتنا الداخلية، بما يساعدنا على تنمية رحلة التطوير، مع الحفاظ على مستويات الأمن والمرونة والمعايير التي تتطلبها بيئتنا المصرفية».

ومن خلال هذا التعاون سيتم دمج خبرات وإمكانات الطرفين معًا، حيث سيعمل بنك البحرين الوطني على إدارة أجندة الذكاء الاصطناعي، مع الاستمرار بالإشراف على الأولويات الاستراتيجية وأطر الحوكمة والنتائج المستهدفة.

ومن جانبه، علق علي غلوم رئيس التكنولوجيا والبنية المؤسسية للمجموعة والمسؤول عن قيادة أجندة الذكاء الاصطناعي لدى بنك البحرين الوطني قائلًا: «عوضًا عن تبني سلسلة من المبادرات المنفصلة، نتطلع لأن يصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من آلية عمل بنك البحرين الوطني. فبعد أن أرسينا الاستراتيجية وأطر الحوكمة والأسس اللازمة، ينصب تركيزنا اليوم على تسريع التنفيذ وتحقيق قيمة ملموسة للأعمال. وتمثل فرق الذكاء الاصطناعي المتخصصة عنصرًا مهمًا في هذه المرحلة، إذ تجمع بين المعرفة العميقة بالأعمال والقدرات الهندسية، لتحويل الفرص عالية القيمة إلى حلول عملية».

صُمم هذا النموذج ليواكب متطلبات النمو والتوسع، حيث سيتعاون خبراء الأعمال وتقنية المعلومات في بنك البحرين الوطني بشكل وثيق مع مهندسي شركة أري للابتكار في تصميم وتجربة التطبيقات مع الاستمرار بتطويرها.

وفي هذا الصدد، قال علاء سعيد المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أري للابتكار: «باعتبارنا شركة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات على الصعيد المحلي، نفخر باختيارنا كشريك لبنك البحرين الوطني في تنفيذ أجندته الطموحة والمستقبلية للذكاء الاصطناعي، حيث تأتي هذه الثقة كنتيجة لنجاح مبادراتنا مع البنك. ومع فرق الذكاء الاصطناعي المتخصصة، سنعمل على تحويل الفرص الأكثر جدوى للأعمال من مرحلة الفكرة إلى التطبيق الفعلي بكفاءة وسرعة. ونتطلع أيضًا إلى توسيع نطاق هذا النموذج المثبت، ليشمل مزيد من البنوك والمؤسسات الرائدة في المنطقة».

ويُمثل مركز التميز للذكاء الاصطناعي إنجازًا استثنائيًا لمبادرة AI@NBB. وعلى هامش منتدى بوابة الخليج 2024، تم إبرام شراكة استراتيجية مع شركة أري للابتكار لتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي لدى بنك البحرين الوطني.